خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية بالقاهرة

الهاجري: الكويت حريصة على تحقيق التكامل الصناعي العربي

الهدف من المناقشات هو تعظيم الاستفادة وتفعيل مبدأ تراكم المنشأ لتعزيز التضامن الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء

مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي د. عبد الله الهاجري خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية

القاهرة - "كونا" : أكد مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي بالهيئة العامة للصناعة الدكتور عبد الله الهاجري أمس، حرص دولة الكويت على تحقيق التكامل الصناعي العربي من خلال تفعيل آلية تراكم المنشأ للسلع العربية المتبادلة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الهاجري لـ "كونا" في ختام الاجتماع التاسع للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية .

وقال رئيس وفد الكويت الى الاجتماع إن "هناك أهمية كبيرة لآلية تراكم المنشأ والتي تتمثل في استخدام الموارد الأولية والمواد الخام المتوفرة في دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية لصناعة السلع في دولة عربية أخرى بدلا من استيراد السلع من دول غير عربية ليست عضوا في المنطقة الحرة".

وأشار إلى أن ذلك يعزز من فرص التكامل الصناعي وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية ويحقق الهدف المنشود وهو التكامل الاقتصادي العربي.

كما لفت الهاجري إلى أن الاجتماع ركز في مناقشاته على استكمال ومراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية والتي تم اعتمادها عام 2007 لكي تتواكب مع التطورات الدولية في هذا المجال.

تطبيق صيغ تتلاءم مع طبيعة التوجهات والاهتمامات الاقتصادية الجديدة على الساحتين الإقليمية والدولية

وأفاد بأن اللجنة أخذت بعين الاعتبار خلال المناقشات ملاحظات ومرئيات دولة الكويت فيما يخص الأحكام العامة لهذه القواعد.

وأوضح أن الهدف من المناقشات هو تعظيم الاستفادة وتفعيل مبدأ تراكم المنشأ لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء من خلال تطبيق صيغ تتلاءم مع طبيعة التوجهات والاهتمامات الاقتصادية الجديدة على الساحتين الإقليمية والدولية.

ونوه في هذا الصدد بالاسترشاد بالاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة وقواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وذلك من أجل الارتقاء بالتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وصل الى 754 مليون دولار بفضل ارتفاع فواتير التصدير

فائض الكويت التجاري مع اليابان يحقق ارتفاعا بنسبة 102.3 في المئة

ارتفاع جيد لفائض الكويت التجاري مع اليابان

طوكيو - "كونا" : أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الأربعاء أن الفائض التجاري لدولة الكويت مع اليابان حقق في يوليو الماضي ارتفاعا للشهر الـ 16 على التوالي بنسبة 3ر102 مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 2ر101 مليار ين "754 مليون دولار"، وذلك بفضل ارتفاع فواتير التصدير.

وذكرت البيانات التي اوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي ان الصادرات الكويتية الى اليابان ارتفعت بنسبة 9ر91 في المئة على اساس سنوي ليصل الى 2ر121 مليار ين "902 مليون دولار امريكي" في ارتفاع للشهر الـ16 على التوالي فيما ارتفعت الواردات من اليابان بنسبة 4ر52 في المئة لتصل الى 0ر20 مليار ين "149 مليون دولار امريكي" بزيادة للشهر الثالث على التوالي.

واشارت الى ان الفائض التجاري للشرق الاوسط مع اليابان ارتفع الشهر الماضي بنسبة 2ر130 في المئة ليصل الى 1ر1 تريليون ين "0ر8 مليون دولار امريكي"، بفضل نمو الصادرات المتجهة الى اليابان من المنطقة بنسبة 0ر98 في المئة مقارنة في العام الماضي.

ولفتت الى ان شحنات النفط والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الاخرى، التي شكلت 6ر95 في المئة من اجمالي فواتير تصدير المنطقة الى اليابان قفزت بنسبة 0ر100 في المئة.

واوضحت ان واردات المنطقة الإجمالية من اليابان نمت بنسبة 4ر20 في المئة بفضل زيادة الطلب على السيارات والالات والسلع المصنعة.

وذكرت ان اليابان سجلت في الشهر الماضي عجزا تجاريا عالميا للشهر ال12 على التوالي بقيمة 4ر1 تريليون ين "7ر10 مليار دولار امريكي"، في ضوء استمرار زيادة اسعار الطاقة وضعف العملة المحلية وانعكاساته على ارتفاع فواتير الواردات.

وبينت ان الصين ظلت اكبر شريك تجاري لليابان تلتها الولايات المتحدة.

المملكة نجحت في التخطيط بعيد النظر للميزانية والسياسات الهادفة إلى تنويع اقتصادها

«النقد الدولي» يبقي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي 7.6 % في 2022

تقرير الصندوق شهادة بقوة التعافي من تداعيات جائحة كورونا بفضل متانة السيولة والمالية العامة وزخم الإصلاحات ضمن رؤية 2030

تقرير صندوق النقد الدولي شهادة جدارة جديدة للاقتصاد السعودي

أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا إيجابيا حول اقتصاد السعودية في ختام مشاورات المادة الرابعة للعام الجاري، مؤكدا على قوة التعافي من تداعيات جائحة كورونا بفضل متانة السيولة والمالية العامة وزخم الإصلاحات ضمن رؤية 2030، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو القوية والنجاح في احتواء التضخم وصلابة القطاع المالي.

وأوضح صندوق النقد أن معدل النمو في عام 2021 بلغ 3.2% مدفوعا بانتعاش القطاع غير النفطي مع ارتفاع معدلات توظيف القوى العاملة السعودية، وزيادة مشاركة المرأة. ويتوقع الصندوق وصول نمو الاقتصاد السعودي إلى 7.6% هذا العام على الرغم من تشديد السياسة النقدية والضبط المالي وتداعيات الحرب في أوكرانيا التي تبقى محدودة.

وعلى المدى المتوسط، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو نتيجة جني ثمار التنفيذ المتواصل للإصلاحات. وتوقع صندوق النقد أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 4.2% هذا العام و3.7% العام المقبل.

وأشاد الصندوق بقدرة المملكة على احتواء التضخم الذي من المتوقع أن يبلغ 2.8% خلال العام الجاري و2.2% في 2023، كما رحب بالتزام الحكومة بالانضباط المالي وبسقوف الميزانية لعام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يبلغ الفائض في ميزانية المملكة للعام الجاري 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و4.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المقبل.

أما الدين العام فمن المتوقع أن يتراجع إلى 24.3% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام من 30% العام الماضي.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى تحسن الحساب الجاري العام الماضي ليواصل التحسن الملحوظ هذا العام ويصل بحسب توقعات الصندوق إلى 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد الاحتياطيات من المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من 25 شهرا من الواردات هذا العام من 22 شهرا العام الماضي

ودعا صندوق النقد السعودية إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تدابير السياسة الضريبية بما في ذلك الحفاظ على المعدل الحالي لضريبة القيمة المضافة وتحسين إدارة الإيرادات.

ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو القوية والنجاح في احتواء التضخم وصلابة القطاع المالي عوامل ساعدت على التميز

برميل الخام الكويتي انخفض 2.71 دولار ليبلغ 99.35

أسعار النفط ترتفع من أدنى مستوياتها في 6 أشهر بعد انخفاض المخزونات الأمريكية

أسعار النفط تشهد تذبذبا هذه الأيام .. وهنا منصة نفط بحرية

"كونا" و "رويترز" : انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2ر71 دولار ليبلغ 99ر35 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الثلاثاء مقابل 102ر06 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الثلاثاء وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2ر76 دولار لتبلغ عند التسوية 92ر34 دولار للبرميل في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2ر88 دولار ليبلغ 86ر53 دولار. وعالميا صعدت أسعار النفط بأكثر من دولار أمس الأربعاء لترتفع عن أدنى مستوياتها في ستة أشهر التي سجلتها في اليوم السابق، إذ ذكّر الانخفاض الكبير غير المتوقع في مخزونات النفط والبنزين الأمريكية المستثمرين بأن الطلب سيظل ثابتا حتى في ظل احتمال ركود عالمي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 82 سنتا، أو 0.9%، إلى 93.16 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:30 بتوقيت غرينتش. كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 85 سنتا، أو 1%، إلى 87.38 دولار للبرميل.

وتراجعت العقود بنحو 3%، أمس الأول الثلاثاء إذ أثارت البيانات الضعيفة لعدد المساكن الجديدة في الولايات المتحدة مخاوف بشأن ركود عالمي محتمل.

وقال كازوهيكو سايتو، كبير المحللين في شركة فوجيتومي للأوراق المالية المحدودة "السحب من مخزونات البنزين الأمريكية للأسبوع الثاني على التوالي طمأن المستثمرين بأن الطلب مرن، مما أدى إلى عمليات شراء... ومع ذلك، من المتوقع أن تظل سوق النفط تحت ضغط مع تقلبات عالية إلى حد ما بسبب المخاوف من ركود عالمي محتمل".

وقالت مصادر من السوق مستندة إلى أرقام صادرة من معهد البترول الأميركي أمس الثلاثاء إن مخزونات الوقود والنفط الخام الأميركي انخفضت الأسبوع الماضي.

وقالت المصادر إن مخزون النفط الخام انخفض بنحو 448 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 12 أغسطس/آب. كما انخفض مخزون البنزين بنحو 4.5 مليون برميل، وتراجع أيضا مخزون نواتج التقطير بنحو 759 ألف برميل.